

القاهرة في: ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

بيان

الموضوع: حكم التحكيم في القضية التحكيمية المقامة من شركة رد سي ريزورت

تنوه الشركة المصرية للمنتجات السياحية ("الشركة المصرية") عن الحكم الصادر في الدعوى التحكيمية رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٠٢٠ المقامة من شركة رد سي ريزورت على الشركة المصرية، والدعوى المقابلة المقامة فيها من الشركة المصرية، وذلك على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢١، صدر حكم التحكيم في الدعوى المذكورة عالية، وأخطرت به الشركة المصرية في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢١. وقد حكم بجل الطلبات التي طلبتها الشركة المصرية خلال إجراءات التحكيم، حيث تم الحكم لصالح الشركة المصرية بمبلغ ٣٣٥,٩٩٥ دولار ومبلغ ٣,٣٩٤,٤٤٢ جنيه مصري ومبلغ ٧٣٧,٠٤٣ جنيه مصري ومبلغ ٩٧٠,٢٥٩ جنيه مصري بالإضافة إلى الفوائد من تاريخ الاستحقاق، وإلزام شركة رد سي ريزورت بإنشاء الجراج الخاص بفندقها.
٢. أما بخصوص طلبات شركة رد سي ريزورت، فقد رفضت هيئة التحكيم كافة الطلبات التي طلبتها شركة رد سي ريزورت، فيما عدا مبلغ ٥٦٩,٧٩٤ دولار و ١٧٧,٣٠٤ دولار وغرامة ١% عن كل شهر تأخير.
٣. كما قضت هيئة التحكيم، من تلقاء نفسها ودون طلب، بإلزام الشركة المصرية باستكمال "عين ما التزمت به من حقوق الارتفاق الاتفاقية". كما قضت بتقديم مساحة بدلية عن مساحة حرم البحر لشركة رد سي.
٤. كما قضى الحكم بتوزيع مصاريف التحكيم بين الطرفين وتحميل شركة رد سي ريزورت ٢٥% منه.
٥. وتؤكد الشركة على أنه يتم النظر في بطلان الحكم فيما قضى به لشركة رد سي وخصوصا الجزء الخاص بحرم الشاطئ والمبالغ المحكوم بها لشركة رد سي ريزورت ولاسيما في ضوء حظر التحكيم في الحقوق العينية العقارية وتعرض حكم التحكيم لقوانين عقود وقرارات إدارية سارية بالإلغاء والتأويل والمسوخ بما يعرضه للبطلان. مما دفع أحد أعضاء هيئة التحكيم نفسها إلى الامتناع عن التوقيع عن الحكم وتقديم رأي مخالف تفصيلي، أكد فيه رفضه لكافة المبالغ المحكوم بها لشركة رد سي ريزورت ورفضه لجزئتي تسليم الأرض وحقوق الارتفاق، وأوضح مخالفة حكم التحكيم لما ورد في تقرير الخبرة المعينة من قبل هيئة التحكيم والذي رفض كافة ادعاءات شركة رد سي ريزورت وكذا مخالفة حكم التحكيم للنظام العام والقوانين السارية فيما حكم به لشركة رد سي ريزورت. وعليه، أكد الرأي المخالف على بطلان حكم التحكيم فيما يخص ما حكم به لشركة رد سي ريزورت.

وتهيب الشركة المصرية بعدم الانسياق وراء أية شائعات أو أخبار أو معلومات مغلوبة يعاقب عليها القانون وستواجه مثل هذا المسلك بحسم باتخاذ الإجراءات القانونية في مواجهة مرتكبيها.



وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

وليد سمير طه

مدير علاقات المستثمرين

الشركة المصرية للمنتجات السياحية